

أثر اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية

الأستاذ بغداد زيان جامعة تلمسان

مقدمة :

عرف العالم عدة نظم نقدية من خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب والتي كانت الغطاء المطلق لجميع عملات الدول، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم استبدال قاعدة الذهب بنظام جديد عرف بنظام "بريتونوودز" والقائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، وبموجب هذا النظام تم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار، وقد عهد لصندوق النقد الدولي مهمة السهر على دعم وتنشيط التعاون النقدي الدولي، وخلق توازن دائم في نمو التجارة، ومن أجل تمويل هذه الأخيرة تم خلق وحدة "حقوق السحب الخاصة".

إن الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مكنتها من فرض السيطرة ماليا على أغلب دول العالم، فقد كرس نظام "بريتونوودز" للدولار الأمريكي بأن يكون عملة رئيسية للنظام النقدي الدولي، ونتيجة لتلك السيطرة أصبح الدولار الأمريكي أقوى العملات في العالم، غير أن مركزه ازداد ضعفا بعد أن استردت اليابان ودول أوروبا الغربية مركزها الاقتصادي، وبهذا شرعت دول أوروبا الغربية غداة الحرب العالمية الثانية في تنفيذ سلسلة من التجارب التعاونية والتكاملية الاقتصادية، حيث أنشأ اتحاد البينولكس والمنظمة الاقتصادية للتعاون الأوروبي سنة 1948، ثم الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد سنة 1951. ومهدت هذه المحاولات إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بين ست دول (بلجيكا هولندا، لكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا) وكانت مدينة لكسمبورغ مركزا لها¹. ولم يتوقف المسار التكاملي الأوروبي عند مرحلة السوق المشتركة، بل تم إدخال عدة إصلاحات على سياسات ومؤسسات السوق المشتركة من أجل الدخول في مرحلة جديدة وهي مرحلة السوق الأوروبية الموحدة، كما تقرر العمل على إكمال الوحدة النقدية وذلك بحلول سنة 2002. وبهذه الصورة يصبح للاتحاد الأوروبي الخصائص التي تؤهله لقيادة القرن الواحد والعشرين، مما سيفتح فضاء اقتصاديا للتنافس الأوروبي الأمريكي في الأسواق الدولية بصفة عامة، وفي السوق الإفريقية المتوسطة، وغيرها من الأسواق الإستراتيجية بصفة خاصة.

العملة الأوروبية الموحدة " اليورو "

¹ - مجذاب بدر عناء ، محي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ليبيا ، 1998 ، ص161.

يشهد العالم الاقتصادي العديد من التغيرات قد يكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه التغيرات الاتجاه نحو الإقليمية.. وفي هذا الصدد شهد منتصف القرن العشرين اتجاهات قوية نحو تشكيل كتكتلات اقتصادية إقليمية أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة ومن أمثلة هذه التكتلات (تكتل النافتا NAFTA) والذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، تكتل مجلس التعاون الخليجي).

حققت بعض هذه التكتلات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي، ولعل من أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نموذجاً للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي بدأ في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي والتي تباينت أهدافها، وتعد التجارب الأولى في حقل التنظيم الأوروبي وأبرزها المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (فرنسا، ألمانيا الغربية إيطاليا) والسوق الأوروبية المشتركة (بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا الغربية إيطاليا). ولقد أفضى في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية تعززت بإصدار اليورو في جانفي 2002 الذي زاد ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة .

النظام النقدي الأوروبي... النشأة والتطور

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة².

تم في سنة 1947 توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي (الجمركي) لدول البينولكس الذي يضم ثلاث دول أوروبية هي : هولندا، بلجيكا ولكسمبورغوفي عام 1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تكونت من 16 دولة تعهدت بموجبها ممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة.وقد تناول هذا الالتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني والاستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الأوروبية.

وبعد الإعلان بعام عن خطة روبرت شومان وزير خارجية فرنسا أي في 1951/04/18 أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينولكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين وتنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية ومع أن فترة الخمسين أي السنة

² - سماح أحمد فاضل ، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2010 ، ص73.

الماضية كانت مليئة بالعمل في حقل التنظيم الأوروبي والاتجاه نحو تحقيق الوحدة³، إلا أنه يمكننا تحديد المحطات الرئيسية التالية :

1- معاهدة روما:

تعود جذور الاتحاد الأوروبي إلى معاهدة روما سنة 1957، التي نصت على التأسيس التدريجي لسوق مشتركة بين الدول الأوروبية المعنية بالاتحاد، حيث تواصل هذا التكامل من خلال بناء إتحاد اقتصادي ونقدي، أين شهد في الفاتح جانفي 1999 استخدام عملة أوروبية موحدة (اليورو)، وقد تلقت سلطة هذه المؤسسة دعما كبيرا من خلال الأحكام العديدة التي تضمنتها المعاهدات المعدلة لمعاهدة روما (الوثيقة الرئيسية، معاهدة ماستريخت، معاهدة أمستردام، معاهدة نيس).

حُقِّقَت أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية عبر مراحل متتالية، تجسدت في معاهدة روما في 25 مارس 1957 والتي تم توقيعها من قبل الدول الستة (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) لدعم التطور للنشاط الاقتصادي، فهدفت الجماعة عن طريق إنشاء سوق مشتركة وعن طريق التقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى تدعيم اقتصادياتها بتحقيق المزيد من الاستقرار ورفع مستوى الحياة، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء.

قررت معاهدة روما 1957 أن تتخذ الجماعة الخطوات التالية طبقا للمراحل المحددة لنصوص الاتفاقية (المادة الثالثة) والهادفة إلى:⁴

- إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء .
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- وضع نظام يضمن نزاهة المنافسة داخل السوق المشتركة.
- إنشاء بنك أوروبي للاستثمار يدعم النمو الاقتصادي.
- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء ووضع تعريف جمركية موحدة اتجاه دول العالم الأخرى.

³ - سهير محمدا لسيد، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص270.

⁴ B.AFFILE, C.GENTIL, Les grandes questions de l'économie contemporaine , 3ème édition, étudiant , Paris , 2003 , p131.

- التقارب بين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بقدر ما يلزم لممارسة السوق المشتركة نشاطها ووظائفها، وإنشاء صندوق اجتماعي أوروبي قصد تحسين إمكانات استخدام العمالة والمساهمة في رفع المستوى المعيشي.
- انتساب دول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار قصد توسيع حجم التجارة بزيادة المبادلات والمساهمة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطبيق إجراءات تسمح بتنسيق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء، بما في ذلك السياسة المالية (لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات) وخطر السياسة التي تشل حركة المنافسة وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة، النقل، والتجارة الخارجية.⁵
- وفي نفس السنة (1957) وقعت نفس الدول اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية
- وقد كونت المجموعات الثلاثة السالفة الذكر ما يسمى بالمجموعة الأوروبية وقد تم التوقيع في بروكسل في عام 1967 على اتفاق التوحيد الذي بموجبه يصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية:
- مجلس وزراء مشترك و مفوضية مشتركة.
- جمعية برلمانية ومحكمة أوروبية.

2- الطريق نحو الوحدة النقدية:

لم تتوقف محاولات التعاون النقدي بين الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءاً بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي عام 1950 وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة 1957 هذه السوق عرفت فيما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت جهود التعاون النقدي من أجل مواجهة أزمات اقتصادية مختلفة، مثل اختلال موازين المدفوعات، زيادة مستويات التضخم، الركود الاقتصادي زيادة نسب البطالة، تدهور وضع الدولار كعملة الاحتياط الدولية ثم وقف تحويله إلى ذهب.

وقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها دول الجماعة الأوروبية لكي تصبح هدف في حد ذاته وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية الهدف الذي حققته معاهدة ماستريخت في 1992/02/7 التي بموجبها أنشئ الاتحاد الأوروبي والذي يجسد التعاون الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

3- الورقة البيضاء والوثيقة الأوروبية الموحدة:

⁵- حسين عمر، دليل المنظمات الدولية: منظمة أمم المتحدة، منظمات عالمية متخصصة، منظمات اقتصادية إقليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص148.

وتعتبر كل من الورقة البيضاء والوثيقة الأوروبية الموحدة بمثابة المكونان الأساسيان لمشروع أوروبا الموحدة لعام 1992، وتضم الورقة البيضاء (300) تم تقليصها إلى (279) مع تحديد جدول زمني لجميع الأعمال، بحيث تم إنجاز ما يقارب 25 بالمائة من هذا الجدول خلال الفترة الممتدة من مارس 1985 إلى نهاية 1988. في حين تضمنت الوثيقة الأوروبية الموحدة إدخال تعديلات على اتفاقية روما 1957، كما أكدت على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية ضمن سوق واحدة أطلق عليها اسم "السوق الداخلية". وذلك بالتدرج إلى غاية 1992/12/31، مع التأكيد على حرية حركة الأموال وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتحرير الكامل، كما اهتمت الوثيقة بالمناطق الريفية والسياسة الخارجية الأمنية لدول الإتحاد وتدعيم الوحدة النقدية⁶.

4- تقرير ديلور:

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة. لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك ديلور " و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية، ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة:

- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل البنوك و الأوراق المالية.
- إلغاء هوامش التذبذبات و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة غير أن هذا ممكن في حالة وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية وأقترح لهذا النظام النقدي الجديد : النظام النقدي للبنوك المركزية **Européen System** **ESCB** of Central Banks وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة للـ " ESCB " .

تأثير عملة اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية:

⁶ - صالح مفتاح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات-، جامعة الأغواط 18-20 أفريل 2005 ص110.

ترتبط المبادلات التجارية الجزائرية ارتباطا وثيقا مع أهم عملتي النظام النقدي الدولي، الدولار عملة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقبض به كل عائدات الجزائر النفطية وكذا اليورو عملة الاتحاد الأوروبي وهو أهم شريك تجاري للجزائر. حيث ومن خلال الشكل الموالي سأوضح تذبذبات سعر صرف الدولار واليورو ومدى تأثيرهما على التجارة الخارجية الجزائرية

الشكل رقم(01): علاقة سعر الصرف اليورو مقابل الدولار من 2000-2010



Source : <http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?>

من خلال الشكل أعلاه يتبين جليا أن عملتي اليورو والدولار في تذبذب مستمر على مدار عدة سنوات وبذلك تتأثر كل من صادرات و واردات الجزائر

1 - تحليل الصادرات

أولاً: المرحلة (2002/2000): شهدت هذه المرحلة تدهور في سعر صرف اليورو الذي كان في حدود \$ 1.19 سنة 2000 ثم سجل انخفاضا ليصل إلى 0.85 و 0.89 \$ في 2001 و 2002 على التوالي، حيث أدى التغير في سعر الصرف إلى تأثر قيمة الصادرات التي انخفضت من 22 مليار دولار إلى 18.8 مليار دولار في نفس الفترة، حيث يتضح لنا ذلك أكثر في الكمية المصدرة من المحروقات التي شهدت انخفاضا في هذه الفترة التي نزلت من 115.22 كيلو طن سنة 2000 إلى 109.70 كيلو طن سنة 2001

ثانياً: المرحلة (2008/2003): عرفت هذه الفترة ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات من 24.6 مليار دولار إلى 79.3 مليار دولار والتي كان احد أسبابها تراجع قيمة الدولار، حيث كان في حدود € 1.09 في 2003 ليواصل التراجع إلى € 1.18 في 2006 و 1.3 € في 2007 و 1.48 € في 2008، حيث أدى هذا التراجع إلى زيادة الكمية المصدرة من المحروقات والتي ارتفعت خلال السنوات 2003، 2004، 2005 من 124.61 كيلو طن

إلى 126.91 كيلو طن و 134.32 كيلو طن على التوالي ،وتجدر الإشارة أن من أهم مسببات هذا الانخفاض الأزمة المالية العالمية.

ثالثاً: المرحلة (2010/2009): تم تسجيل تذبذب في سعر الصرف الذي أثر سلباً على قيمة الصادرات خاصة مع التأثير الموازي للأزمة المالية، حيث تراجعت صادرات الجزائر من 111.99 كيلو طن إلى 110.14 كيلو طن ،أي انخفضت قيمتها من 45 إلى 57مليار دولار في 2009 و2010 على التوالي، بعدما كانت في حدود 79.2 مليار دولار وبكمية كيلو طن 124.62 في 2008.

2 - تحليل الواردات

أولاً: المرحلة (2002/2000): أهم شيء يمكن ذكره في هذه المرحلة هو بداية تداول اليورو في السوق العالمية، مع انخفاض قيمته مقارنة بالدولار مما ساهم في رفع واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي ،حيث من 5256مليار دولار سنة 2000 إلى 5903 و6732 سنتي 2001 و2002 على التوالي .

ثانياً: المرحلة (2005/2003): موازاة مع ارتفاع قيمة اليورو بقيت واردات الجزائر مع مع الاتحاد الأوروبي مرتفعة ،بينما قابله الارتفاع كذلك مع باقي دول العالم حيث من قيمة 5580 مليار دولار سنة 2003 ارتفع إلى 8211 مليار دولار سنة 2004 ثم 9102ليار دولار سنة 2005 .

ثالثاً: المرحلة (2007/2005): واصلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي الارتفاع بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حيث وصلت قيمتها 11 مليار دولار في 2005 و14.5 مليار دولار في 2007 أي ما يمثل 52% من مجموع الواردات ،كما أن أهم شيء يذكر في هذه المرحلة هو توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً ليرتفع عدد المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويفوق الخمسة عشرة دولة أوروبية .

رابعاً: المرحلة (2010/2008): استقرت نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي في حدود 50% وأهم من ذلك تأثر منطقة اليورو بالأزمة المالية العالمية وكذا توجه الجزائر نحو تنويع مصادر وارداتها واستغلال انخفاض الدولار .

عملاً بالمعطيات المستخرجة من الشكل السابق يمكن لنا أن نحدد مباشرة الأثر الذي مارسه تقلبات سعر الصرف الدولية بين الودعتين المدروستين على التجارة الخارجية الجزائرية، من منطلق أن تسوية الواردات يتم بالعملة الموحدة الأوروبية.

إن التأثير الإيجابي الوحيد والمباشر لعلاقة الدينار بالعملة الأوروبية الموحدة هو تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة، والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول الإحدى عشر المنخرطة في نظام اليورو بدلاً من اللجوء

إلى الدفع بإحدى عشرة عملة مختلفة، فالبنوك الرئيسية في الجزائر تقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة وبالتالي، فإن مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة إتمام أو إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات والعقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من وإلى منطقة اليورو بسرعة، ومنه تخفيض التكاليف حيث عندما يقوم مستورد بشراء سلعة ما فسيُدفع ثمنها بعملة البلد المصدر بعد تحويله عملته الوطنية بعملة هذا البلد ودفع عمولة للمصرف مقابل هذا التحويل، وتختلف تكاليف التحويل من المستورد الصغير بالمقارنة مع الشركات الكبرى التي تقوم باستيراد كميات كبيرة من السلع والأجهزة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الصفقات النفطية للجزائر التي تفوق 98% من مختلف مجمل الصادرات تتم حصريا بالدولار الأمريكي في حين أن 60 % من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية وهذا لأن الدول الأوروبية تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام اليورو، إلا أنه في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاضا مقابل العملات الأخرى وبالأخص أمام اليورو مما ساهم في الحد من القدرة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية.⁷

ومن خلال ملاحظتي لمعدلات التبادل لمادتي القمح والسكر مقابل البترول يتأكد لنا تدهور القدرة الشرائية مثلما يبينه الجدول رقم (01).

الجدول (01) معدل التبادل للقمح و السكر مقابل البترول

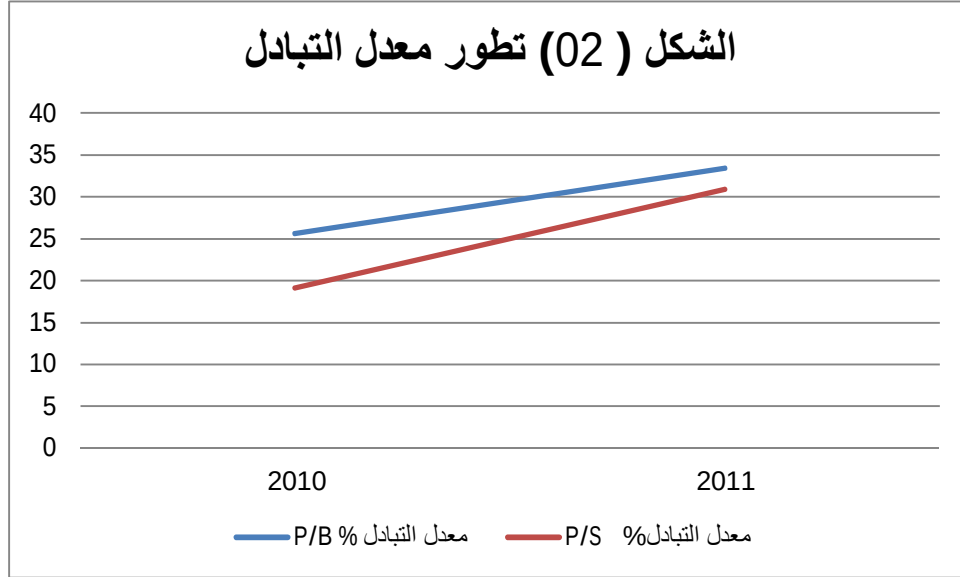
المواد	السنوات	2010	2011
القمح (طن) B		226	350
السكر (طن) S		302	378
البترول (برميل) P		58	117
معدل التبادل % P/B		25.66%	33.42%
معدل التبادل % P/S		19.20%	30.95%

المصدر: اعتمادا على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة

http://www.fao.org/index_ar.htm

⁷ - عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 125 2008 ، ص40.

من خلال معدل التبادل المحسوب في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعه بين سنتي 2010 و2011، من 25.66% إلى 33.42% بالنسبة للقمح و من 19.20% إلى 30.95% بالنسبة لمادة السكر، و هذا الارتفاع ليس في مصلحة الجزائر.



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (01).

إن انخفاض الدولار أمام اليورو المنافس القوي مع ارتفاع أسعار البترول تساعد الجزائر على تحمل الخسارة المتأتبة من هذا الانخفاض، إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف. ولذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة اليورو يبدو أمرا واردا بالتحول إلى الأسواق الآسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أو أمريكا اللاتينية وغيرها إلا احتمال تغيير اليورو كمصدر للتمويل ليس سهلا لأسباب منها:

- 1- العلاقة التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوروبا.
- 2- الأسباب الجغرافية لأن تغيير وجهة الاستيراد سيكون من مناطق بعيدة (أمريكا أو آسيا) مما سيؤدي بمشكل ارتفاع آخر ناجم عن تكاليف الشحن ولو أن الدول الآسيوية تستعمل سياسة تعويضية على مصاريف النقل لزبائنها من خلال الأسعار المنخفضة جدا، مع هذا كله وإن ساعدت الظروف على تغيير الوجهة إلا أن للجزائر ارتباطا مع هذه الدول في إطار الشراكة الأورو متوسطية، والتي من بنودها إقامة علاقة تجارية مع الاتحاد الأوروبي، والتي أصبحت تضر بمصالح الجزائر، حيث أن أغلب الاحتياجات من الواردات مصدرها الدول الأوروبية، بينما لا تصدر لها الجزائر سوى النفط، وعليه فإن شروط التبادل هي في صالح الأقطار المتطورة وخاصة

الاتحاد الأوروبي، الذي يستفيد من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع.

خلال الخمس السنوات الأخيرة فقد الدولار أكثر من ربع قيمته أمام اليورو، وهذا يعكس حجم الخسارة التي تكبدتها الجزائر، حيث أنها تتفق ما تستفيد منه من ارتفاع أسعار البترول في شراء الواردات من منطقة اليورو بنسبة تفوق 60% من إجمالي الواردات.

خلاصة:

هذا وخلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر أهمها على النحو التالي:

رغم أن اليورو أثار ويثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره يمثل عملة أكبر إتحاد نقدي واقتصادي لدول أوروبية متقدمة اقتصاديا، إلا أن الدولار لا يزال العملة الدولية المحورية التي يرتبط بها الاقتصاد العالمي خاصة وأنها العملة التي يفوتر بها النفط. فالبتترول يمثل 10% من المبادلات السلعية الدولية ومن هنا تنتج أهمية الدولار كعملة تقويم الأسعار وتسوية المدفوعات البترولية.

تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية يتركز أساسا عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات، خاصة وأنها تعتمد على الدولار كاحتياطي من العملة الأجنبية. يتجلى أثر الدولار على التجارة الخارجية أساسا في أزمة 1989، إذ أن تدهور قيمة الدولار وانخفاض أسعار البترول كانا لهما الأثر السلبي المباشر على الاقتصاد الجزائري بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، إذ انخفضت كل من الصادرات والواردات بشكل كبير.

وضعية عمليتي الدولار واليورو التي تخدم مصالح الاقتصاد الجزائري، هي أن يكون الدولار مرتفع واليورو منخفض. إن الجزائر من بين الدول التي تتأثر من تقلبات الصرف بين الدولار واليورو، ويحد ذلك من المكاسب المالية المحققة.

المراجع:

- مجذاب بدر عناء ، محي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ليبيا ، 1998.
- سماح أحمد فاضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2010.
- سهير محمد السيد، محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

- حسين عمر، دليل المنظمات الدولية: منظمة أمم المتحدة، منظمات عالمية متخصصة، منظمات اقتصادية إقليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- صالح مفتاح، الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات-، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005.
- عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 125 2008.
- B.AFFILE,C.GENTIL, Les grandes questions de l'économie contemporaine , 3ème édition, étudiant Paris , 2003.